



تحول القوة في العلاقات الدولية .. دروس للأمم

مصطفى شفيق علام

مدير وحدة العلاقات الدولية بالمركز العربي للدراسات الإنسانية

ملخص الدراسة

لقد شهد التاريخ صعوداً لقوى كبرى ظهرت في بقع جغرافية بعينها قبل أن تتوسع في جوارها الجغرافي لتعبر البحار والقارات حتى تمدد سيطرتها إلى أقصى حيز ممكن؛ وهو مثال تكرر تاريخياً منذ عصر الإمبراطورية الرومانية، مروراً بالإمبراطوريتين الفرنسية والبريطانية، وصولاً إلى الولايات المتحدة الأمريكية في عصرنا الراهن. ومثلما عرف التاريخ صعود الأمم فقد عرف هبوطها أيضاً، وهكذا ينشغل العلماء من قديم الأزل باكتشاف عوامل صعود وهبوط القوى الكبرى، وتحديد صيرورتها التاريخية، وهو ما يعرف باقتراب تحول القوة في العلاقات الدولية Power Transition.

وتهدف هذه الدراسة إلى بحث ظاهرة تحول القوة في العلاقات الدولية من منظور قيمي لصالح قوى جديدة صاعدة تحمل أبعاداً قيمية قد لا تتفق بالضرورة مع قيم القوة التقليدية المهيمنة والمتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية. وتتمثل المشكلة البحثية للدراسة في تساؤل رئيس ألا وهو: كيف يمكن للقوى الإسلامية الاستفادة من ظاهرة تحول القوة في العلاقات الدولية؟

وتستخدم الدراسة اقترب تحول القوة Power Transition لتحليل ظاهرة صعود وهبوط القوى في العلاقات الدولية والأطر النظرية المفسرة لها، مع التطبيق على دول مجموعة البريك BRIC الأربع (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين) التي تعد الدول الأسرع نمواً في العالم وفقاً للتقديرات الدولية، وذلك بغرض الاستفادة من تجربة صعود تلك القوى إسلامياً بما يحقق رقي الأمة وتقدمها وريادتها حاضراً ومستقبلاً، مع احتفاظها بثوابتها العقديّة وخصوصيتها القيمية.

فلقد أدركت قوى (البريك) أن التنمية القائمة على مفاهيم العولمة التي قدمت كحل لمشاكل الدول النامية أو المتخلفة، ليست إلا الوجه الآخر لتفريب العالم وفقاً للنموذج القيمي الأمريكي المعاصر، ومن ثم فقد سعت تلك القوى إلى كسر هذا المنظور التفريبي المعولم بأن شقت لنفسها سبيلاً تنموياً يحتفظ بخصوصيته القيمية ولا يتماهى مع قيم الآخر السائد أو المهيمن.

وهذا ما يجب أن تأخذه الأمة الإسلامية في اعتبارها؛ حيث إن طبيعة الإسلام كدين من ناحية وطبيعة النسق القيمي المنبثق عنه من ناحية أخرى تفرضان البحث في ظاهرة تحول القوة في العلاقات الدولية من منظور قيمي إسلامي؛ اتساقاً مع خصوصية الرسالة من جهة، وخصوصية الأمة من جهة أخرى.

تحول القوة في العلاقات الدولية .. دروس للأمم



مصطفى شفيق علام

مدير وحدة العلاقات الدولية بالمركز العربي للدراسات الإنسانية

ثمة تبدلات وتحولات شهدتها خريطة القوى الفاعلة في العلاقات الدولية في النظام الدولي المعاصر خلال العقدين الأخيرين، فمع انهيار نظام القطبية الثنائية Bi-polarity نهايات القرن الفائت عبر تفكك الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١م، برزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى مهيمنة على مجريات النظام الدولي الذي أضحى أحادي القطبية Uni-polarity عبر ما أطلق عليه آنذاك «النظام العالمي الجديد» the New World Order، حيث كثفت القوة الأمريكية جهودها للهيمنة على قيم وثقافات الأمم والشعوب ونشر قيمها بدعوى العولمة حيث شطح الخيال بالبعض حتى أطلق على القرن الحادي والعشرين مسمى «القرن الأمريكي» American Century تعبيراً عن انفراد واشنطن بقيادة العالم دونما منازع.

بيد أن هذه الصورة التقليدية التي سادت نمط العلاقات الدولية، أو التي ربما حاولت آلة الإعلام الأمريكية المهيمنة أن توحي بها لم تستمر طويلاً؛ حيث لم يلبث النظام الدولي أن شهد بروز قوى أخرى على الساحة الدولية باتت تهدد بشكل أو بآخر النموذج القيمي الأمريكي المزعوم المهيمن على مقدرات العالم، بما حدا ببعض المحللين أن يصف النظام الدولي الحالي بأنه بات يتجه صوب نمط التعددية القطبية Multi-polarity والذي يعني أن مقدرات القوة لم تعد متركزة في قطب أوحد أو حتى قطبين اثنين، كما كان الحال طوال الستين عاماً الماضية، ولكنها باتت موزعة بين مجموعة من الدول أو الأقطاب في إطار شبه متكافئ تقريباً، الأمر الذي يشي بسيادة نمط الأحلاف والأحلاف المضادة الذي ساد العلاقات الدولية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.^(١)

وتهدف هذه الدراسة إلى بحث ظاهرة تحول القوة في العلاقات الدولية من منظور قيمي لصالح قوى جديدة صاعدة تحمل أبعاداً قيمية قد لا تتفق بالضرورة مع قيم القوة التقليدية المهيمنة والمتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية.

وتتمثل المشكلة البحثية للدراسة في تساؤل رئيس ألا وهو: كيف يمكن للقوى الإسلامية الاستفادة من ظاهرة تحول القوة في العلاقات الدولية؟

ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية لعل أهمها: ماهية اقتراب تحول القوة في العلاقات الدولية؟ وما هي أبرز القوى الصاعدة؟ وكيف ارتقت إلى مصاف القوى الكبرى في العالم؟ وكيف تخلصت تلك القوى الصاعدة من أسر النمط التنموي القيمي الغربي الذي تتبناه القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، باعتباره الوصفة السحرية الوحيدة للتقدم دون سواه؟

(١) محمد السيد سليم: تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، الطبعة الثانية، القاهرة، دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م، ص ١٥-١٨.

عصر الإمبراطورية الرومانية، مروراً بالإمبراطوريتين الفرنسية والبريطانية، وصولاً إلى الولايات المتحدة الأمريكية في عصرنا الراهن. ومثلما عرف التاريخ صعود الأمم فقد عرف هبوطها أيضاً، وهكذا ينشغل العلماء من قديم الأزل باكتشاف عوامل صعود وهبوط القوى الكبرى وتحديد صيرورتها التاريخية^(١)، وهو ما يُعرف باقتراب تحول القوة في العلاقات الدولية ما يُعرف بـ Power Transition والذي يشير إلى فقدان الدولة المهيمنة موقعها القيادي لصالح قادم جديد سريع التنامي.

ولكي يحدث تحول للقوة؛ فإنه يتعين على هذا القادم الجديد أن يحصل على مصادر للقوة أكبر مما لدى الدولة المهيمنة أو على الأقل يحدث تعادلاً مع المقدرات القومية للدولة القائد الأكلة أو الآخذة في الأفول، وهذا يعني أنه يتعين على القادم الجديد أن يحاول اللحاق بالدولة القائد بالشكل الذي يجعل من المقدرات القومية لكل منهما تقترب من حد التساوي. ويبين مفهوم تحول القوة أن الدولة المهيمنة أو المسيطرة تبدأ في فقدان سيطرتها لصالح مُتَحَدِّ صاعد جديد، وهذا فقدان والتحول في ميزان القوة من طرف لصالح طرف آخر، يحدث بالأساس بسبب التغيرات التي تطرأ على الإمكانيات القومية لكل من القوتين الأكلة والصاعدة، شريطة أن توجد حالة من عدم الرضا الشديد عن الوضع الدولي القائم من قبل القوة الصاعدة؛ ومن ثم فإن احتمالية نشوب حرب بين القوتين تبقى قيد الاحتمال.

وجدير بالذكر أن مفهوم تحول القوة ليس قاصراً على استعلاء دولة على أخرى، أو مجرد محاولة السيطرة عليها، أو التحكم فيها عبر أدوات القوة الصلدة Hard Power، وإنما يتسع ليشمل أيضاً أدوات القوة الناعمة Soft Power من قبيل انتشار ثقافة معينة مغايرة، وصعودها في مجتمع ما على حساب الثقافات والعادات والتقاليد الأصيلة في ذلك المجتمع، ولعل

وتستخدم الدراسة اقتراب تحول القوة Power Transition لتحليل ظاهرة صعود وهبوط القوى في العلاقات الدولية، والأطر النظرية المُفسِّرة لها، مع التطبيق على دول مجموعة البريك^(١) BRIC الأربعة (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين) التي تعد الدول الأسرع نمواً في العالم وفقاً للتقديرات الدولية، وذلك بغرض الاستفادة من تجربة صعود تلك القوى إسلامياً بما يحقق رقي الأمة وتقدمها وريادتها حاضراً ومستقبلاً مع احتفاظها بثوابتها العقدية وخصوصيتها القيمة.

اقتراب تحول القوة.. التعريف والأطر النظرية:

تتباين دول العالم المختلفة فيما بينها على خلفية ما تمتلكه من محددات للقوة بشقيها المادي والمعنوي، وتدرك كل دولة في ظل البيئة الدولية الحالية التي يحكمها منطلق الصراع بالأساس أن حماية حدودها ومكتسباتها الوطنية، فضلاً عن تحقيق مصالحها القومية، رهن بامتلاك القوة والسعي الدائم إلى زيادة هذه القوة إلى أبعد مدى ممكن، وذلك بإضافة مصادر أو طرق أو وحدات إنتاج جديدة للقوة (تحالف، تعاهد، تفوق علمي وعسكري، .. وغيرها) أو بالعمل على إضعاف قوى الآخرين بشتى الطرق (الحرب، الحرب النفسية، التفريق، التقسيم، .. وغيرها) لخلق التوازن المطلوب لضمان أمنها وصيانة استقلالها.^(٢)

ولقد شهد التاريخ صعوداً لقوى كبرى ظهرت في بُعْ جغرافية بعينها قبل أن تتوسع في جوارها الجغرافي لتعبر البحار والقارات حتى تمدد سيطرتها إلى أقصى حيز ممكن؛ وهو مثال تكرر عبر التاريخ منذ

(١) يعد جيم أونيل Jim O'Neill رئيس البحوث الاقتصادية بمجموعة جولدمان ساش البنكية Goldman Sachs، أول من ابتكر هذا المصطلح عام ٢٠٠١م. وفي تقرير البنك لعام ٢٠٠٢م تنبأ أونيل بإعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي العالمي بحلول عام ٢٠٥٠م، وأن دول البريك الأربع سوف تتفوق على معظم الدول الغربية المتقدمة مثل بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وألمانيا، وستشكل مع الولايات المتحدة واليابان الاقتصاديات الستة الرئيسة في العالم.

(٢) حامد عبد الله ربيع، الأبعاد الاستراتيجية لصراع القوى الكبرى حول حرب الخليج العربي، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٣م، ص ٥٤ - ٦١.

(٣) مصطفى اللباد، الإمبراطوريات: منطق السيطرة العالمية، الجريدة الكويتية، ٢٠٠٩م/٣/١٢.

<http://www.aljareeda.com/AlJarida/Article.aspx?id=101029>

لممارساتها واستراتيجياتها الإمبريالية أو التوسعية، والتي تتحين اللحظة التاريخية لإسقاط تلك القوى، بل ربما محاولة إرث دورها العالمي أو الإقليمي، استناداً إلى سنة التداول التي تحكم حركة البشرية منذ بدء الخليقة وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، قال تعالى: ﴿وَلَيْكَ الْآيَاتُ نَدَاوُلَهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٤٠].

ووفقاً لأورجانسكي Organski فإنه يمكن تقسيم الفاعلين الدوليين إلى أربعة فئات طبقاً لمعيار المقدرات ودرجة الرضاء عن الموقع في النسق الدولي السائد، وهي: دول قوية وراضية، ودول قوية وغير راضية، ودول ضعيفة وراضية، ودول ضعيفة وغير راضية. (٢)

ويرى أورجانسكي أن الفئة الثانية - القوية غير الراضية - هي الأكثر تهديداً للقوى المهيمنة في النظام الدولي، والأكثر حرصاً على السعي نحو تحويل القوة لصالحها في التفاعلات الدولية، وربما تعد ألمانيا خلال حقبة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، ودول مجموعة البريك - البرازيل وروسيا والهند والصين - في الوقت الحالي خير تجسيد لهذه الفئة من الدول.

القوى الصاعدة.. مؤشرات الصعود:

ولعل اختيارنا لمجموعة البريك BRIC كنموذج للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية يجسّد حقيقة تحول القوة الحاصل في النظام الدولي لصالح قوى جديدة، وذلك باعتراف الأمريكيين أنفسهم؛ حيث عكف العديد من الخبراء بالمراكز البحثية المعنية في واشنطن بتحليل بنية التفاعلات الدولية الراهنة؛ لبحث أفضل الخيارات الممكنة أمام صانع القرار في البيت الأبيض والمؤسسات الأمريكية الأخرى ذات

أبرز مثال على ذلك عولمة الثقافة الأمريكية وانتشارها حول العالم. (١)

وربما يفسّر لنا ظاهرة صعود وهبوط القوى الكبرى، عبر التاريخ الإنساني، عدد من الأسباب لعل من أهمها: (٢)

أولاً: تجاوز القوة الكبرى لحركة التوسع والهيمنة بدرجة تفوق الطاقات الاستيعابية الذاتية التي قامت عليها تلك القوة في البداية، مما يجعل حركتها تسير وفق معادلة مفادها: مزيد من التوسع يعني مزيداً من الاقتراب نحو الانهيار أو التلاشي.

وثانياً: التعبئة السياسية والتشتت العسكري مما يقوي تحركات الأطراف الراضية لسيطرة تلك القوة والعاملة على التخلص منها، ويزيد من فاعليتها.

وثالثاً: ما ينشأ عن حركة القوة الكبرى من صراعات ثقافية وحضارية تؤثر على مركز تلك القوة نفسه بعد اتساع نطاق تواصله مع الأطراف المراد الهيمنة عليها.

ورابعاً وأخيراً: المقاومة التي تجدها القوة الكبرى من الأطراف التي تهيمن عليها في لحظة تاريخية ما، ولأسباب قد يكون ما سبق بعضها؛ حيث تتدرج تلك المقاومة بناءً على وضع القوة الكبرى وحالتها، وصولاً إلى المقاومة المسلحة التي قد تختلط بالعنف.

ومن ثم يمكن القول: إن ظاهرة صعود وهبوط القوى الكبرى تاريخياً إنما ترجع إلى مجموعة من العناصر المتداخلة يتعلق بعضها بممارسات تلك القوى وتفاعلاتها على الساحة الدولية، في حين يتعلق البعض الآخر بالأطراف المناوئة لتلك القوى الراضية

(١) أحمد عبد الله الطحلاوي، مفهوم تحول القوة في نظريات العلاقات الدولية دراسة الحالة الصينية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩م، ص ٢٤-٢٩.

(2) Herfried Mükler, Empires: The Logic of World Domin - tion from Ancient Rome to the United States.

<http://www.foreignaffairs.org/articles/63070/g-john-ikenber-ry/empires>

(٢) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، ١٩٩٨م، ص ٣١٢.

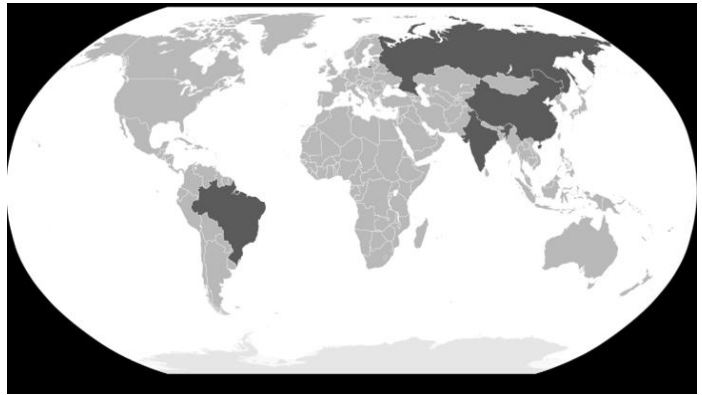
وتتميز بلدان البريك الأربعة بكونها تمتلك ثروات بشرية وطبيعية متفردة - وخاصة في مؤشرات الكتلة الحيوية المتعلقة بالأرض والسكان - لا تمتلكها بلدان أخرى تنتمي لمجموعة الدول الأكثر تصنيعاً والأقوى اقتصاداً في العالم مثل اليابان وكندا. وتتسحب مؤشرات الكتلة الحيوية الهائلة على المؤشرات الفرعية الخاصة بعدد السكان والمساحة الكلية للبلد، وإجمالي الناتج المحلي، ونسبة النمو السنوية التي تُعتبر من النسب الأرفع في العالم.

وفيما يتعلق بالبعد الجغرافي، تمتلك البرازيل مساحة تغطي نحو ٨,٥ ملايين كيلو متراً مربعاً، فيما تملك أراضي روسيا الاتحادية الضعف أي ما يعادل نحو ١٧ مليون كيلو متراً مربعاً، في حين تبلغ مساحة الهند ٣,٢ ملايين كيلو متراً مربعاً، وتأتي الصين في المرتبة الثانية بعد روسيا بـ ٩,٦ ملايين كيلو متراً مربعاً، وعلى صعيد الكتلة البشرية تتسم دول البريك بعدد السكان الضخم كذلك، وإن بتفاوت كبير فيما بينها، ففي حين يصل عدد سكان الصين إلى نحو ١,٣ مليار نسمة^(٣)، تأتي الهند في مرتبة قريبة منها بنحو ١,١ مليار نسمة^(٤)، والبرازيل في مرتبة بعيدة بنحو ١٩٣ مليون نسمة^(٥)، ثم روسيا الاتحادية بنحو ١٤٢ مليون نسمة^(٦).

وعلى صعيد الناتج الإجمالي المحلي ومعدلات النمو السنوية: فقد حققت دول البريك قفزات هائلة في هذا الصدد خلال العقد الأول من القرن الحالي، فقد بلغ إجمالي الناتج المحلي للصين عام ٢٠٠٩م نحو أربعة تريليونات و٩٨٤ ملياراً و٧٣٠ مليون دولار^(٧)، بمعدل نمو بلغ نحو ٩,٥٪ للعام ٢٠١٠م^(٨)، في حين

الثقل للتعاطي مع المخاطر الاستراتيجية الناجمة عن تراجع مكانة واشنطن إزاء قادمين جديدين باتا يشكلان تهديداً وتحدياً بالغاً لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية أبرزهم الدول الأربع سالفه البيان^(١)، والتي باتت تمثل نحو ٤٠٪ من مجموع سكان العالم ونحو ١٥٪ من الناتج الإجمالي العالمي^(٢).

خريطة (١)

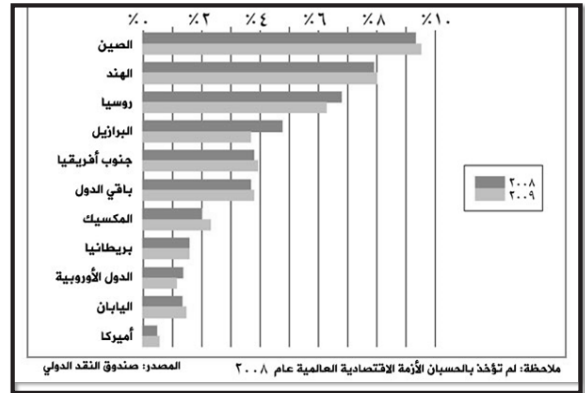


مساحة دول البريك بالنسبة لمساحة العالم

Resource : <http://en.wikipedia.org/wiki/BRIC>

شكل (١)

معدلات النمو في دول البريك مقارنة بأهم القوى الاقتصادية عامي ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩م.



(١) راجع في ذلك دراسة مايكل شيفر مسئول برنامج تحليل السياسات بمؤسسة ستانلي البحثية الأمريكية:

Michael Schiffer, The US and Rising Powers, The Stanley Foundation, January 2009.

http://www.stanleyfdn.org/resources/US_Rising_Powers_Great_Decisions_Chapter.pdf

(٢) وكالة الأنباء الفرنسية، ٢٠٠٩/٦/١٥م.

(3) <http://data.worldbank.org/country/china>

(4) <http://data.worldbank.org/country/india>

(5) <http://data.worldbank.org/country/brazil>

(6) <http://data.worldbank.org/country/russian-federation>

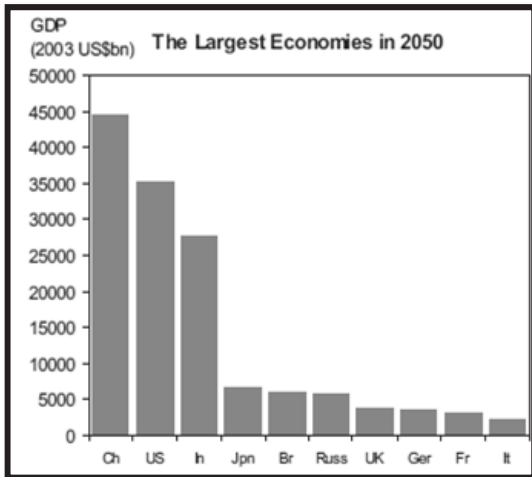
(7) <http://data.worldbank.org/country/china>

(8) <http://www.imf.org/external/datamapper/index.php?chart=barchartView&db=WEO>

ويعد هذا مؤشرًا ذا دلالة على بروز هذه الدول -البريك-، ومقارعتها لقوى اقتصادية كبرى في العالم، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم فلا غرو أن ينحو كثير من الدراسات الصادرة عن مراكز الأبحاث الأمريكية والأوروبية إلى أن دول البريك الأربع ستصدر المشهد الدولي خلال العقدين القادمين متفوقة على جُلّ القوى التقليدية التي تصدر المشهد الدولي الحالي، كما أنها بحلول عام ٢٠٥٠ ستصبح مع الولايات المتحدة واليابان القوى الست الرئيسية على صعيد الاقتصاد العالمي^(٨).

شكل (٣)

توقعات القوى الاقتصادية الكبرى في عام ٢٠٥٠م



Resource: Goldman Sachs, Dreaming With BRICs: The Path to 2050, Global Economics Paper No: 99. P4.

بل إن مجلس الاستخبارات القومي الأمريكي يرى أن الأمر أقرب من ذلك، ففي تقريره الاستشراقي المعنون بـ«الاتجاهات العالمية ٢٠٢٥م: عالم متحول» يرى المجلس أنه بحلول عام ٢٠٢٥م، ستجد الولايات المتحدة نفسها بين عدد من الفاعلين الدوليين المهمين، وعلى رأسهم دول البريك، ويذهب التقرير إلى أن تقدّم من وصفهم بـ«الآخرين» في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتوسّع في اعتماد تكتيكات غير تقليدية،

(8) Goldman Sachs, Dreaming With BRICs: The Path to 2050, Global Economics Paper No: 99. pdf

بلغ إجمالي الناتج المحلي للهند نحو تريليون و٣١٠ مليارات و١٧٠ مليون دولار في العام ٢٠٠٩م^(١)، بمعدل نمو بلغ نحو ٨,١٪ بتقديرات العام ٢٠١٠م^(٢)، أما روسيا فقد بلغ إجمالي الناتج المحلي لها للعام ٢٠٠٩م حوالي تريليون و٢٣٠ مليارًا و٧٣٠ مليون دولار^(٣)، بمعدل نمو بلغ حوالي ٦,٣٪ للعام ٢٠٠٩م^(٤)، كما بلغ إجمالي الناتج المحلي للبرازيل حوالي تريليون و٥٧١ مليارًا و٩٨٠ مليون دولار^(٥)، محققة معدل نمو سنوي بلغ قرابة ٤,١٪ للعام ٢٠١٠م^(٦).

وإذا جمعنا إجمالي الناتج الإجمالي المحلي للبلدان الأربعة نجد أنه تجاوز ١٥ تريليون و٥٠٠ مليار دولار، وفقًا للتقديرات التي نقلتها وكالة الاستخبارات الأمريكية عام ٢٠٠٧م، أي أنه تفوق على إجمالي الناتج المحلي الأمريكي، والذي بلغ نحو ١٣ تريليونًا و٨٦٠ مليار دولار بحسب صندوق النقد الدولي، وكذلك تقدم أيضًا على دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة والتي بلغ إجمالي الناتج المحلي لها نحو ١٤ تريليونًا و٧١٣ مليار دولار؛ بحسب المصدر نفسه للعام ٢٠٠٧م^(٧).

شكل (٢)

إجمالي الناتج الإجمالي المحلي للاقتصاديات الكبرى في العالم للعام ٢٠٠٧م



المصدر: وكالة الاستخبارات المركزية - The World Fact Book - تقديرات ٢٠٠٧

- (1) <http://data.worldbank.org/country/india>
- (2) <http://www.imf.org/external/datamapper/index.php?chart=barchartView&db=WEO>
- (3) <http://data.worldbank.org/country/russian-federation>
- (4) <http://www.imf.org/external/datamapper/index.php?chart=barchartView&db=WEO>
- (5) <http://data.worldbank.org/country/brazil>
- (6) <http://www.imf.org/external/datamapper/index.php?chart=barchartView&db=WEO>
- (7) Michael Schiffer, The US and Rising Powers, Op.Cit. P 6.

بعيداً عن هيمنة الولايات المتحدة وأخواتها من القوى الغربية على مقدرات النظام الدولي وفاعلياته.

وقد حددت مجموعة البريك خلال تلك القمة التأسيسية ثلاثة أهداف مرحلية تسعى لإنجازها في المرحلة الراهنة تتعلق جميعها بالاقتصاد الدولي الذي يُعد قاطرة مؤشرات القوة في العلاقات الدولية، وتتلخص هذه الأهداف في الحد من هيمنة الدولار على الأسواق العالمية وإنهاء اعتماده كعملة مرجعية وحيدة مع الذهب في المعاملات الدولية، إلى جانب إدماج العملتين الروسية والصينية -الروبل واليوان- في سلة العملات المرجعية لصندوق النقد الدولي، وإيجاد عملة مرجعية بديلة

من خارج العملات الوطنية، أي أن البلدان الأربعة لا تقترح أن تحل عملة وطنية أخرى محل العملة الأمريكية المهيمنة، وإنما تطرح الترويج باعتباره ضماناً للتوازن الدولي، وأداة للاستقرار الاقتصادي.

وإدخال إصلاح على النظام النقدي العالمي يضع حداً لسيطرة مراكز القرار الحالية بما يمنح دوراً متتاماً للقوى الأربع الصاعدة، وينقل مفتاح القرار الاقتصادي الدولي نحوها.^(٢)

وجاءت ترجمة هذا التوجه من دول البريك سريعاً، فبعد أقل من شهر على قمة إيكاترينبورج التأسيسية، وتحديداً في قمة الدول الثمان الصناعية الكبرى التي عُقدت في يوليو ٢٠٠٩م بمدينة لاكويلا الإيطالية، نقلت الصين أهم قرارات قمة الأربعة؛ حيث اقترحت اللجوء إلى عملة احتياط محايدة خارج الدولار والعملات القومية الأخرى، لتحقيق التوازن والاستقرار في التفاعلات الاقتصادية في العالم، لاسيما بعد الأزمة المالية التي ضربت كبرى أسواق المال العالمية عام ٢٠٠٨م.

وانتشار أسلحة الدمار الشامل البعيدة المدى والدقيقة الإصابة وغيرها، كل هذه العوامل من شأنها أن تحد من حرية الحركة لدى الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي سيكون له انعكاسات على تراتبية النظام الدولي بشكل كبير.

ووفقاً للتقرير؛ فإنه من غير المتوقع أن تتحدى قوى البريك النظام الدولي على الشكل الذي فعلته كل من ألمانيا واليابان في القرن التاسع عشر والعشرين، بيد أنه وبسبب نمو نفوذهم الاقتصادي والجيواستراتيجي، سيكون لديهم درجة عالية من حرية الحركة بما يمكنهم من تعديل وضعهم السياسي وسياساتهم الاقتصادية،

بدلاً من أن تتبنى بشكل كامل النموذج الغربي والمعايير الغربية، كما أنه من المرجح -وفقاً للتقرير- أن تذهب قوى البريك باتجاه الحفاظ على قوتها للمناورة من دون التورط في التعامل مع المزالق الأمريكية والغربية التقليدية

من قبيل قضايا الإرهاب والتغير المناخي والانتشار النووي وأمن الطاقة.^(١)

واتساقاً مع الإمكانيات الطبيعية والبشرية الضخمة التي تمتلكها دول البريك والوثبات الاقتصادية الكبيرة التي حققتها لم يكن لها أن ترضى بالبقاء في موقع الأطراف على خريطة الفاعلين الدوليين، ولا أن تسند لها أدوار هامشية بعيدة عن مركز القرار السياسي والاقتصادي الدولي، ومن ثم فقد بدأت تلك القوى في بلورة نواة لعمل مؤسسي دائم انطلاقاً من القمة التأسيسية التي عقدتها في مدينة إيكاترينبورج الروسية في يونيو ٢٠٠٩م، بما يمكن من خلاله أن يؤشر إلى تبلور معالم نظام عالمي قد يكون أكثر تعددية وأقل قطبية تجد فيه دول البريك موطئ قدم لطموحاتها

(1) U.S. National Intelligence Council, Global Trends 2025: A Transformed World, November 2008,

(٢) الجزيرة.نت، ٢١/٦/٢٠٠٩م.

والعولمة؛ ذلك المفهوم الملتبس الغامض الذي بات النعمة السائدة في العلاقات الدولية والعلوم الاجتماعية، لاسيما منذ تسعينيات القرن الفائت وحتى لحظتنا الراهنة، لن تجد لها تعريفاً جامعاً يكشف أسرارها ويسبر أغوارها.

ولقد تبارى الكثير من مثقفينا «المقلدين» لكل ما هو مستورد من الأفكار والثقافات دون أن يكون لهم أثارة من فكر أصيل أو مسحة من أصالة علمية راسخة، في التبشير بالعولمة بين شعوبنا ومجتمعاتنا العربية المسلمة، باعتبارها الوصفة السحرية الناجعة للنهوض والخلاص من آفات الفقر والجهل والمرض والتخلف وضعف التنمية المستدامة، وأنها السبيل الوحيد للرقى والتقدم والحضارة.

ولا غرو أن جُل هؤلاء المثقفين -أو مدعي الثقافة إن شئت الدقة- لا يعرف عن مفهوم العولمة غير طنطنات فارغة وعبارات مبهماة ينقلها عن ينهر بهم من مفكري الغرب ومنظريه، ويرردها هكذا دونما وعي أو تفكير في إطار الحروب القيمية والمفاهيمية السائدة التي يشنها ساسة ومنظرو الفكر الغربي للنيل من ثوابت الأمة الإسلامية، ومن ثم فإن مسألة البحث والتحليل لتوضيح معنى العولمة ليس مجرد مسألة معرفية مجردة فحسب، بل هي ضرورة ملحة للدفاع عن مصالح الأمة وهويتها في وجه مفاهيم العولمة التي يهدف الغرب من خلالها إلى السيطرة على مقدرات الأمم والشعوب مستخدمة في ذلك -إلى جانب أسلحتها الفكرية والمفاهيمية- أرقى منجزات العلم والتكنولوجيا والمعلوماتية وشبكات الاتصال الحديثة المتطورة.

ولتعريف العولمة التي تُصور -أمريكياً وغريباً- على أنها السبيل الوحيد الصعود في سلم العلاقات الدولية سنكتفي بتعريف واحد جامع معناها ومبناها، أطلقه أحد أبرز المفكرين الأمريكيين المعاصرين، وهو توماس فريدمان، حيث قال: «نحن أمام معارك سياسية وحضارية فظيعة، والعولمة هي الأمركة، والولايات

ومن الواضح أن دول البريك تركز على الشق الاقتصادي في التفاعلات الدولية؛ باعتبار أن هذه المسألة تعكس أبعاداً استراتيجية ذات تأثير بعيد المدى في التوازنات السياسية الدولية؛ حيث إن الدفع باتجاه التخلي عن الدولار الأمريكي كعملة دولية سيجعله عرضة لتقلبات لا حدود لها بما يقوّض النفوذ الاقتصادي الأمريكي في العالم، ومن ثم يقود إلى إضعاف دور الولايات المتحدة السياسي لصالح القوى الصاعدة في النظام الدولي، وأبرزها مجموعة البريك الأربعة.

عولمة الأبعاد القيمية للصعود في سلم النظام الدولي:

لقد أعاد الصعود المتنامي لقوى البريك الأربعة قضية الأبعاد القيمية ودورها في نهضة الأمم إلى واجهة المشهد، لاسيما في ظل ما آلت إليه أحوال الأمة الإسلامية في الوقت الراهن. فقد تمكن الغرب «الحضاري» -وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية- بعد تفكيك الدولة العثمانية من السيطرة على المنطقة العربية والإسلامية، التي هي قلب العالم الجغرافي والحضاري أيضاً، ومن ثم استطاع الهيمنة على العالم وقيادته تكريساً لهيمنة الرجل الأبيض ودوره الرسالي الحضاري المزعوم، فمن يسيطر على القلب يسهل عليه السيطرة على الهامش والأطراف.

ولم تمر سوى عقود قليلة على بدء هذه الثنائية المتناقضة - التفكك العربي والإسلامي من جهة، والتكتل الغربي بأشكاله وصوره المختلفة من جهة أخرى - حتى بشّرتنا قائدة المعسكر الغربي وحاملة لواءه ودرة تاجه الإمبريالي الولايات المتحدة الأمريكية ببدء عصر جديد من الحضارة الإنسانية أطلقت عليه «عصر العولمة» Age Globalization، فمن أراد أن يتقدم .. أن ينهض؛ فما عليه إلا أن يتبع النموذج الأمريكي- الغربي المعولم بحذافيره، وإلا فلا نهضة ولا تقدم ولا رقي.

أما الوجه التكنولوجي المبهر للعولمة، فإنه يصف المجموعة المترابطة من تكنولوجيا الكمبيوتر، والاتصالات وعمليات ربطها بالأقمار الصناعية، والتي نجم عنها ظاهرة انضغاط الزمان والمكان، والانتقال الفوري للمعلومات عبر العالم. وإذا كانت الفجوة الرقمية بين العالمين الغربي والإسلامي لا تخفى؛ فإن الادعاء بأن هذا البعد التكنولوجي للعولمة يصبّ بالأساس في مصلحة الطرف الأول لا يكون إجحافاً بقدر ما هو توصيف للواقع، لا سيما إذا كان العالم الإسلامي يكتفي بدور المستهلك للتكنولوجيا أو المجمع لمفرداتها على أفضل تقدير.

وبالنظر إلى الوجه الاقتصادي للعولمة؛ فإنه يصف نظم الإنتاج الجديدة التي توصف بالمتكاملة، وتشير إلى تمكين الشركات الكونية المتعدية الجنسية Multinational Corporations الغربية بالأساس من استغلال عناصر الإنتاج عبر العالم على اتساعه، لاسيما العالم الإسلامي الذاخر بثرواته وموارده الأولية والبشرية كذلك، بما يعني هيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي، بل هيمنة النمط الأمريكي بالأخص، على مقدرات وثروات العالم الإسلامي الاقتصادية، والذي يكتفي أبنائه عادة بدور المستهلك الشره لكل ما هو غربي وأمريكي.

إذن فإن البعد الاقتصادي للعولمة إنما يعني بالأساس استثمار شعوب العالم وتحويل كل قدراتها إلى مؤسسات هائلة تملكها مؤسسات غربية محدودة العدد، تسيطر ليس على كوكب الأرض فحسب، بل على فضائه الخارجي كذلك.

ويأتي الوجه البيئي للعولمة، لتسعى من خلاله القوى الغربية إلى محاولة غسل يديها مما تقترفه بحق كوكب الأرض من تلويث وإفساد كنتاج لنهضتها التكنولوجية والتقنية دون أدنى مسؤولية عن مخاطر تلك التقنيات وآثارها البيئية المدمرة، بل يصور الغرب لنا أن الحفاظ على البيئة مسؤولية مشتركة بين الجميع، الشمال والجنوب، الغني والفقير، المتقدم

المتحدة قوة مجنونة، نحن قوة ثورية خطيرة، وأولئك الذين يخشوننا على حق، إن صندوق النقد الدولي قطة أليفة بالمقارنة مع العولمة، في الماضي كان الكبير يأكل الصغير، أما الآن فالسريع يأكل البطيء»⁽¹⁾.

ويقول فريدمان في موضع آخر: «إن العولمة تعد بصورة كبيرة، وإن لم تكن كلية، هي الأمركة، ابتداء من ماكدونالدز إلى ماكنتوش إلى ميكى ماوس، والعولمة لها محدداتها التكنولوجية التي تكفل السيطرة على كل جوانب الحياة كالعالم الرقمي والاتصالات عبر الأقمار الصناعية والألياف الضوئية والإنترنت»⁽²⁾.

إذن فالعولمة باختصار وبكلمة واحدة هي الأمركة Americanism، وقد استطاعت آلة الإعلام الأمريكية أن تروج للعولمة باعتبارها صنو التقدم والنهضة. وبتفكيك مفهوم العولمة إجرائياً يتضح أن النمو وفقاً للمفهوم الغربي- الأمريكي، لا بد أن يتضمن في صيغته البنائية والعملياتية عولمة ثمانية تجمعها عناوين المال، والتكنولوجيا، والاقتصاد، والبيئة، والجغرافيا، والثقافة، والسوسيولوجيا، والسياسة⁽³⁾.

ويقصد بالوجه المالي للعولمة ما يطلق عليه السوق الآنية العالمية للنتائج المالية المتعامل بها في كبريات المدن المالية - الغربية بالأساس - على مدار اليوم، ومن ثم تصيح النتائج المتعامل بها في غيرها من مدن العالم مجرد تابع يدور في فلك أسواق المال الغربية الكبرى صعوداً وهبوطاً، ولعل خير مثال على تلك التبعية المالية ما آلت إليه الأوضاع في أسواق العالم من انحطاط في ظل الأزمة التي ضربت أسواق المال الأمريكية منذ منتصف عام ٢٠٠٨م، ولا زالت آثارها مستمرة حتى اللحظة الراهنة دون أن يبدو في الأفق نهاية واضحة لها.

(1) جريدة الشرق الأوسط، ٢/٣/١٩٩٧م.

(2) Thomas Friedman, The Lexus and the Olive Tree, New York, Alfred A.Knopf, 2000.

(3) بيتر تيلور، كولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، ترجمة: عبد السلام رضوان، إسحق عبيد، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٢٨٢، يونيو ٢٠٠٢م، ص ١٩ - ٢٠.

والتقدم الذي يزعم الغرب احتكاره بالأساس.

ولعل الوجه أو البعد الثقافي للعملة خير مكمّل للشعارات السوسولوجية الزائفة والبراقة التي تروّج لها القوى الغربية؛ حيث تسعى تلك القوى إلى ما يمكن وصفه بـ«تغريب الثقافة» Westernization of culture وقولية نمط الحياة الاجتماعية للدول والشعوب بكل ما تحتويه هذه العملية من طمس للشخصية الوطنية، وتساهل أمام الوافد الغربي من السلع الاستهلاكية والكمالية، وصولاً إلى الأفكار والمفاهيم. ويؤكد هذا المعنى ناعوم تشومسكي بقوله:

«إن العملة الثقافية ليست سوى نقلة نوعية في التاريخ البشري، تعزز سيطرة المركز الأمريكي على الأطراف، أي على العالم كله».^(٤)

ولا شك أن الثقافة الاستهلاكية التي تروّج لها واشنطن عالمياً تعد أحد مفردات الهيمنة الأمريكية،

والتي تعبر عنها بشكل رمزي مصطلحات من قبيل «الكوكلة» Cocacolonization و«عالم ماك» Mc World، نسبة إلى مشروب الكوكاكولا، وسلسلة مطاعم ماكدونالدز واسعة الانتشار.

وغني عن البيان أن الهزيمة النفسية أمام المنتجات والأفكار الغربية - الأمريكية هي أول أهداف حرب الأفكار المسمى بالعملة الثقافية الذي تتعرض له شعوب ومجتمعات ودول الأمة الإسلامية.^(٥)

ويأتي الوجه السياسي للعملة ليحيط التجليات السابقة للعملة بسياج واقٍ يحميها ويشرّعها على أرض الواقع عن طريق لبرلة الثقافة السياسية للدول

(٤) محمد أمحزون، العملة بين منظورين، مجلة البيان، السنة ١٤، عدد ١٤٥، رمضان ١٤٢٠هـ، يناير ١٩٩٩م، ص ١٢٥.

(٥) عبد القادر حسين ياسين، خرافة التنمية الاقتصادية في العالم الثالث، القدس العربي، ٩/١٢/٢٠٠٩م.

والنامي أو المتخلف، وكأن المقصود من ذلك أن يجني الغرب الربح والفائدة منفرداً، ويتشارك التكلفة مع الآخرين، أو يلقي بجلّها عليهم إن استطاع، بدعوى وحدة الإنسانية والمصير المشترك!

أما وجه العملة الجغرافي، فيعني، باختصار وبدون تزييف لحقائق الأمور، إعادة تنظيم الحيز أو المساحة في الكوكب، بين القوى الغربية المهيمنة، عبر تقاسم مناطق النفوذ والأسواق في العالم، بدعوى الشراكة تارة والتكاملية والاعتمادية المتبادلة تارة أخرى.

□ **يظل الوجه السوسولوجي للعملة، هو الخيال الرومانسي الجامع الذي تسعى القوى الغربية للترويج له عبر مقولات من قبيل «المجتمع العالمي» و«الكل الاجتماعي المترابط»، وهي المقولات التي تعني ذوبان وتماهي الكل الإنساني في الجزء الغربي «المتحضر» و«الرسالي» الذي يقدم النموذج المثالي لما يجب أن يكون عليه البشر جميعاً حتى يلحقوا بركب الحضارة والتقدم الذي يزعم الغرب احتكاره بالأساس.**

ولعل خير مثال على تلك العملة الجغرافية المزعومة لاقتسام النفوذ: الاهتمام الأمريكي المتزايد بالقارة الإفريقية التي تُعد منطقة نفوذ للقوى الأوروبية التقليدية، لاسيما فرنسا، التي باتت تشعر بقلق كبير إزاء الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في إفريقيا^(١)، الأمر

الذي دفع الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي للهجوم على من قال: «إنهم يتطلعون إلى إعادة استنزاف ثروات القارة ومواردها الأولية».^(٢)

ويظل الوجه السوسولوجي للعملة، هو الخيال الرومانسي الجامع الذي تسعى القوى الغربية للترويج له عبر مقولات من قبيل «المجتمع العالمي» و«الكل الاجتماعي المترابط»^(٣)، وهي المقولات التي تعني ذوبان وتماهي الكل الإنساني في الجزء الغربي «المتحضر» و«الرسالي» الذي يقدم النموذج المثالي لما يجب أن يكون عليه البشر جميعاً حتى يلحقوا بركب الحضارة

(١) حمدي عد الرحمن حسن، «التنافس الدولي في القرن الإفريقي»، السياسة الدولية، عدد ١٧٧، يوليو ٢٠٠٩م، ص ١٧٤.

(٢) نجلاء مرعي، الثروة النفطية والتنافس الدولي الاستعماري الجديد في إفريقيا، الأمة في مواجهة مشاريع التفتت، التقرير الاستراتيجي السابع لمجلة البيان، ٢٠١٠م، ص ٤٣٤.

(٣) بيتر تيلور، كولن فلنت، مرجع سابق، ص ٢٠.

وتكنولوجية وبيئية وسوسولوجية وثقافية .

وإذا كنا بصدد التحدث عن بداية تحول في ميزان القوى للمشهد التقليدي للنظام الدولي متمثلاً في بروز لاعبين صاعدين جدد، على رأسهم تجمع البريك الاقتصادي الرياعي، بما قد يفضي إلى كسر نمط الأحادية القطبية، وتفكيك احتكار الامتيازات التي لم تعد مقبولة على الصعيد الدولي، بوسائل غير عسكرية على الأرجح، لاسيما إذا ما حافظ على انسجامه -وهو الأرجح-، ومن ثم فقد يصبح القوة الاقتصادية والسياسية الأولى في العالم في غضون أربعة أو خمسة عقود . فكيف تستفيد الأمة من نموذج البريك في نهضتها التنموية؟ وما الدروس التي يمكن استقاؤها من تجربة الصعود الحالي والمتوقع مستقبلاً لمجموعة البريك على الصعيد الدولي؟

لقد أدركت قوى البريك أن التنمية القائمة على مفاهيم العولمة التي قدمت كحل لمشاكل الدول النامية أو المتخلفة، ليست إلا الوجه الآخر لتغريب العالم وفقاً للنموذج القيمي الأمريكي المعاصر؛ حيث حلت أيديولوجيا العولمة المصاحبة للهيمنة الأمريكية في ظل الأحادية القطبية محل الأيديولوجيا الاستعمارية الأوروبية التقليدية التي سادت نمط العلاقات الدولية حتى منتصف القرن الفائت، وإذا كان الغرب قد اعتمد أسلوب الإكراه العسكري في فترة الاستعمار لنهب خيرات البلدان المتخلفة؛ فإن الولايات المتحدة الأمريكية في زمن العولمة، وباسم القانون الدولي ومؤسسات الهيمنة المحتكرة لمفهوم الشرعية الدولية تسعى لتحويل تلك الدول إلى مجرد مورد وسوق تعرض فيه ثرواتها الطبيعية والبشرية بأثمان بخسة مقابل جني وهم التنمية المستدامة^(٢).

والمجتمعات، وصعود النموذج الفكري والسياسي الليبرالي على الصعيد العالمي. ومن ثم فلم تعد السياسة بهذا المعنى محلية كما كانت دائماً عبر المجال المحجوز للدول، كما لم تعد هناك حدود فاصلة للقرارات والتشريعات والسياسات التي أخذت تنتقل بحرية عبر القارات، ويرتبط بعضها ببعض، لقد أصبحت التشريعات البشرية أمام حالة سياسية جديدة هي أن السياسة هنا، أصبحت مرتبطة بالسياسة هناك، والسياسة في الشرق باتت مرتبطة بالسياسة في الغرب، والتشريعات التي تصدر في واشنطن غدت ملزمة وبأية لكل العواصم في العالم^(١).

الأمة الإسلامية وأنماط تحول القوة.. الدروس المستفادة

وأمام ما سبق بيانه من تجليات وأبعاد لربط التقدم والصعود في سُلّم العلاقات الدولية بمفاهيم العولمة أو التغريب أو الأمركة، يبقى البحث عن حلول عملية وناجعة للخروج بالأمة الإسلامية شعوباً ودولاً من أسر ذلك القيد الناعم الخداع، هو التحدي الرئيس والواجب الأبرز أمام عقلاء الأمة ورموزها على مستوى الأفراد والجماعات، ومن ثم المؤسسات والدول. مع الأخذ في الاعتبار أن القوى الغربية وعلى رأسها أمريكا لن يرضيها إلا أن يكون الجميع تابعين لنموذجها الحضاري الذي هو الأساس في عجلة نظام العولمة- الأمركة؛ حيث تسعى لتجسيد روح سيطرتها العالمية وهيمنتها الكونية من خلال الفكر السياسي الليبرالي بوجهه الاقتصادي الرأسمالي الشمولي عبر تجليات مالية وجغرافية

(٢) عبد القادر ياسين، خرافة التنمية الاقتصادية في العالم الثالث، صوت الوطن، ١٢/٩/٢٠٠٩م.

<http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2009/12/09/182183.html>

(١) عبد الخالق عبد الله، عولمة السياسة والعولمة السياسية، مجلة البرلمان العربي، الاتحاد البرلماني العربي، العدد ١٠٢، السنة الثامنة والعشرون، سبتمبر ٢٠٠٧م.

<http://www.arab-ipu.org/publications/journal/v102/studies.html>

يصلح البشر، كما أن مجموعة القيم النهضوية التي تتبثق من النسق القيمي الإسلامي ذات طبيعة مختلفة عن نظائرها في الأنساق المعرفية الأخرى، لاسيما النسق الغربي، وإن اشتركت معها في اللفظ دون المعنى أو المدلول، كذلك فإن أسس التقدم والنهضة لا بد أن ترتبط بالأبعاد الأخلاقية للنسق الإسلامي التي يحكمها مفهوم السنن الكونية، وترتبط بمفاهيم المصلحة ومقاصد المنفعة للعباد في النهاية.

وإذا كانت دول البريك تحاول أن تبني لها نسقاً خاصاً للصعود في العلاقات الدولية يتجاوز النسق الأمريكي المولم من دون أن يكون لها في ذلك آثاراً من ثقافات أو قيم مشتركة؛ فإن الأمة الإسلامية بذلك أولى بما تمتلكه من قيم وما تحوزه من أبنية ثقافية ربانية راسخة.

ومن نافلة القول: أن نؤكد على أنه لا يوجد في النسق المعرفي الإسلامي الفصل بين الممارسة المتغيرة والبعد القيمي الثابت الذي يتم الاحتكام إليه دائماً عند التفسير وعند التقويم كما هو الحال في النسق الغربي، فإذا كان الفقه هو الحكم الشرعي، ومنظومة القواعد والقيم والمبادئ هي الميزان، فإن الواقع في النسق الإسلامي هو الموزون الذي يدور حوله أعمال العقل والتجريب والاجتهاد، وإذا كان النسق الغربي لا يحوز هذا الميزان الدقيق لقياس الأمور، يصبح النسق الإسلامي من ثم - ولضرورات علمية بحتة تتجاوز البعد العقدي - وسطاً بين أقصى المثالية القيمية التي تقدم الفكرة والقيمة لذاتها في إطار فلسفي متجرد، وبين أقصى المادية التاريخية الملتزمة بالتجريب، والتي تريد الحفاظ على الواقع القائم باعتباره المنطلق والمنتهى الذي تصبو إليه.

ومن ثم فإن الطبيعة الخاصة للنسق المعرفي الإسلامي وتصوراته للعالم لا بد أن تتعكس على المفاهيم الأساسية لمعالجة الظواهر الاجتماعية بشكل عام، والسياسية بشكل خاص؛ وعليه فإن العمل على وضع قوى العالم الإسلامي في مرتبة الصدارة في

ما أدركته قوى البريك وسعت إلى كسره بأن شقت لنفسها سبيلاً تنموياً يحتفظ بخصوصيته ولا يتماهى مع الآخر المهيمن أو السائد يجب أن تدركه الأمة الإسلامية عبر عدد من النقاط لعل من أهمها: (1) التأكيد على الاختلاف بين النسق القيمي الإسلامي والنسق القيمي الغربي بما يجعل لكل نسق خصوصيته التنظيرية والممارساتية؛ حيث إن طبيعة الإسلام كدين من ناحية وطبيعة النسق القيمي المنبثق عنه من ناحية أخرى تفرضان البحث في ظاهرة تحول القوة في العلاقات الدولية من منظور إسلامي استناداً إلى كون الرسالة الإسلامية موجهة للعالمين، ومن ثم فإنه من الأوفق أن ينظر إلى أمة الرسالة كوحدة واحدة في تعاملها مع الأمم أو الوحدات الأخرى، وإذا كانت الدولة القومية تصلح وفقاً للنسق المعرفي الغربي وحدة للتحليل، فإن هذا لا يعني أنها نموذج يمكن تعميمه على الأنساق المعرفية المغايرة لاسيما إذا كانت ذات خصوصية كالنسق المعرفي الإسلامي المُستقى من جوهر الإسلام.

وقد استطاعت دول البريك كنموذج يُحتذى في هذا الصدد أن تعمل على «مأسسة» جهودها، على الرغم من أن تلك الدول لا تتمتع بالترابط والتماسك القانوني أو التاريخي أو الجيوسياسي مثل الاتحاد الأوروبي⁽²⁾، ومن ثم فإن القوى الإسلامية بهذه «المأسسة» أحق وأجدر.

إن النسق المعرفي الإسلامي وإن كان ذا بُعد قيمي بحكم مصادره وطبيعته، إلا أن الرؤية التي يقدمها حول العالم المحيط وقضاياها انطلاقاً من الأساس الشرعي ليست رؤية «يوتوبية» تبحث في المثاليات، وما يجب أن يكون عليه حال العالم، ولكنها رؤية واقعية تتطلق من معرفة نافذة بالطبائع البشرية وما

(1) استفاد الباحث في هذا الجزء من النقاط الأساسية التي وردت في دراسة د. نادية محمود مصطفى: إشكاليات البحث في علم العلاقات الدولية من منظور حضاري مقارن، أوراق غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧م.

(2) الجزيرة. نت، ٢٩/٤/٢٠١٠م.

منها الرؤى والأفكار التي تخرج علي أساسها الأهداف والغايات، لذلك ينبغي أن يكون الإسلام هو المرجعية الوحيدة التي يجب أن تعتمد وتستند وترجع إليها الاستراتيجيات التي تستهدف صعود الأمة الإسلامية، حتى تؤتي ثمارها المرجوة من التقدم والازدهار، فلن يصلح حال هذه الأمة إلا بما صلح به أولها .

والبيئة هي المجتمعات المسلمة المراد الارتقاء بها، فلا يتصور وجود استراتيجية للصعود غير موجهة لبيئة معينة تفعلها وتتفاعل معها، وما ينبغي التأكيد عليه هنا اتساقاً مع نموذج البريك سالف البيان أن ما يصلح لبيئة ما قد لا يصلح لبيئة أخرى؛ لاختلاف المرجعيات والثقافات والأطر الفكرية، ومن هنا كان فشل معظم الخطط والاستراتيجيات التنموية التي طبقتها دول العالم الإسلامي طوال حقبة ما بعد الاستقلال عن الاحتلال الغربي؛ وذلك لأن مرجعيات هذه الخطط والاستراتيجيات لم تكن متسقة مع طبيعة المجتمعات الإسلامية بيئياً وظرفياً وتاريخياً وحضارياً وفكرياً وثقافة، فهي نُظم مستوردة وافدة من خارج البيئة المسلمة، لها قيمها وثقافتها ورؤيتها المختلفة، بل إنها من بقايا النظم الاستعمارية العلمانية السابقة، التي لا تريد لأمتنا أن تحيا أو تعيش، فضلاً عن أن تنهض أو تتقدم.

أما الأهداف فهي استبصار سابق ومقدم لجملة النتائج والغايات التي يمكن تحقيقها في ظل الإمكانيات المتاحة، وهي النواة الأساسية التي تتحرك في نطاقها عملية البناء الاستراتيجي للصعود، وهي تختلف أيضاً باختلاف المرجعيات والبيئات، فإذا كان لكل أمة مرجعيتها ومفردات بيئتها التي لا تتشابه مع غيرها من الأمم؛ فإن لكل أمة أيضاً أهدافها الخاصة التي تتلاءم وتلك البيئة والمرجعية، فإذا كانت الرؤية القيمية الغربية المستوردة تهدف في جملتها إلى المصلحة المصطنعة بالبرجماتية النفعية دون النظر إلى أي اعتبارات دينية أو أخلاقية أو قيمة؛ فإن إرادة الصعود في العلاقات الدولية للأمة استناداً إلى

النظام الدولي إنما يتطلب أن يُنظر إليه على مستوى الأمة كوحدة واحدة في حركتها الآنية وصيرورتها المستقبلية.

لقد أكدت لنا ظاهرة تحول القوة في سُلّم النظام الدولي التي تمثلها قوى البريك أن كل الفاعلين الدوليين بما في ذلك أقوى الدول لا يمكنها أن تنعزل عن مجريات ما تحكمه حركة التفاعلات في النسق الدولي؛ لأنها ببساطة تعتبر أقلية داخل النظام الدولي بكل المعايير، ابتداءً من عدد السكان أو المساحة، وانتهاءً بموارد القوة التي تحوزها، وهذه الأقلية التي يمثلها كل فاعل دولي منفرداً مهما بلغت قوته لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن الأغلبية التي تعيش خارج حدودها حتى لو كانت مفردات هذه الأغلبية لا تضاهيها قوة ولا نفوذاً، وذلك لأنها تعاني في أحد جوانب تفاعلاتها أو بعضها بشكل أو بآخر من ظاهرة الاحتياج أو عدم الاكتفاء الذاتي، وهو ما يمكن تسميته بظاهرة التوافق⁽¹⁾ أو الاعتمادية المتبادلة Interdependence بمعنى اعتماد كل فاعل دولي على الآخر؛ بحيث إن التغيير الذي يطرأ على السلوك الدولي لأحد الفاعلين يؤدي بالضرورة إلى تغيير ما بالنسبة للفاعل الآخر، ومن ثم فقد استطاعت دول البريك عبر هذا الإدراك توحيد جهودها لتصعد جميعها معاً لاقتناعها بأن العلاقات الدولية باتت محلاً للكيانات الكبيرة على كافة المستويات، بدءاً من الاقتصادي، وانتهاءً بالسياسي والاستراتيجي.

وختاماً، فإن أي استراتيجية تهدف إلى النهضة والصعود بالأمة الإسلامية في الواقع الدولي لا بد أن تتضمن ثلاثة مرتكزات رئيسة تتسق مع المنظور القيمي الإسلامي تتمثل في: المرجعية والبيئة والأهداف، ويمكن القول: إن غياب أي ركن من هذه الأركان تُفقد خطة التطوير والإصلاح جدواها وفائدتها لتصبح غير ذات جدوى، فالمرجعية هي القاعدة التي تنطلق

(1) أحمد يوسف أحمد، مقدمة في العلاقات الدولية، محاضرات غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، دت، ص 15 .

مرجعية الإسلام الحاكمة إنما تهدف في النهاية إلى خلق وصياغة أمة الرسالة التي هي كالغيث أينما حلَّ نفع، والتي تسعى لعمارة الأرض دون أن تلهيها تلك العمارة عن غايتها التي كلَّفها الله بها وهي عبادة الله عز وجل، استنادًا إلى قوله تعالى: ﴿ وَأَبْغُ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِينَ ﴾ [القصص: ٧٧].

معلومات إضافية

بريك والتعاون الزراعي:

في السادس والعشرين من مارس ٢٠١٠م اتفقت دول مجموعة «بريك» على العمل للمساعدة في مكافحة المجاعة التي يعانيها أكثر من مليار إنسان حول العالم. ووقّع وزراء الزراعة من الدول الأربع -التي يوجد فيها مجتمعة ثلث الأراضي القابلة للزراعة في العالم- اتفاقية لإنشاء قاعدة معلومات زراعية مشتركة تساعد كل دولة في حساب أرصدها من الإنتاج والاستهلاك، وإنشاء احتياطات وطنية من الحبوب. واتفق الوزراء الأربعة على تقاسم الخبرات في تقديم الغذاء للسكان الفقراء ومنكوبي الكوارث الطبيعية، وتبادل التكنولوجيا الزراعية؛ للمساعدة في تقليل آثار التغيرات المناخية على إنتاج الغذاء. واتفقت الدول الأربع على عقد سلسلة اجتماعات ثنائية؛ بغية التوصل إلى أفضل السبل لتطوير العملية الزراعية. وتنتج الاقتصادات الأربعة -التي توصف بالصاعدة- ٤٠٪ من الإنتاج العالمي من القمح، ونصفه من لحوم الخنزير، وثلثه من الدواجن ولحوم الأبقار.

«بريك» وإصلاح المؤسسات المالية:

خلال القمة التي عُقدت في أبريل ٢٠١٠م في برازيليا دعت مجموعة «بريك» إلى إصلاح سريع للمؤسسات المالية الدولية لإعطاء الدول النامية دورًا أكبر. وقال زعماء الدول الأربع في البيان الختامي للقمة: «إنه ينبغي أن تتم الموافقة أثناء الاجتماعات على إصلاحات لحصص التصويت في البنك الدولي؛ لإعطاء الدول النامية ثقلًا أكبر يناسب تعاطم اقتصاداتها». وتسعى المجموعة منذ الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨م إلى إصلاح النظام المالي الدولي على أساس أن هذا النظام تسيطر عليه الاقتصادات المتقدمة مثل الولايات المتحدة واليابان وأوروبا. ومن الخطوات العملية التي اتخذتها الدول الأربع لتعزيز التعاون فيما بينها: توقيع البنوك الوطنية فيها على اتفاقية تستطيع من خلالها المساهمة في مشروعات مشتركة، تشمل قطاعات البنية التحتية والطاقة والتكنولوجيا بحسب تصريحات رئيس بنك البرازيل الوطني لوسيانو كوتينو. كما عززت كل من الصين والبرازيل علاقاتهما المتنامية بتوقيع اتفاقات للتجارة والاستثمار، وتشمل الاتفاقات التي وقّعها الرئيس الصيني هوجنتاو في برازيليا إقامة مصنع للصلب في ميناء أكوا في ريودي جانيرو تبلغ تكلفته خمسة مليارات دولار، ويعتبر أكبر مشروع استثماري للصين في أميركا اللاتينية. وخلال اجتماع في برازيليا بين الرئيس البرازيلي - وقتها - لولا دا سيلفا ورئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ اتفق الجانبان على تنويع مجالات التجارة الثنائية. ويتمثل هدفهما في الوصول بحجم التبادل التجاري إلى ١٠ مليارات دولار في ٢٠١٠م من ٥,٦ مليارات دولار في عام ٢٠٠٩م. كما أنه من المقرر أن تعزز الهند والبرازيل تعاونهما في مجالات العلوم والتكنولوجيا والطاقة النووية وغيرها، إلى جانب الدفاع ومجالات أخرى.

أهداف «بريك» في فكر منظريها:

في مقال نُشر للرئيس البرازيلي السابق لويس إيناسيو لولا دا سيلفا في أبريل الماضي أوضح فيه الأهداف التي تسعى دول «بريك» لتحقيقها، وهاجم القيم الغربية التي أدت إلى الأزمات المالية، معتبراً أن دول بريك هم «وكلاء للتغيير في جعل الإدارة العالمية أكثر شفافية وديمقراطية».

وقال دا سيلفا في مقاله: نحن ملتزمون ببناء دبلوماسية مشتركة ونهج خلاق مع شركائنا من دول «بريك»؛ كي نتعامل مع التحديات العالمية، مثل أمن الغذاء وإنتاج الطاقة في سياق التغيير المناخي.

وبدا التضافر الحقيقي للمجموعة خلال الأزمة المالية العالمية التي شهدتها العالم قبل عامين. وقد مكنتنا قدراتنا واستراتيجياتنا المشتركة من التوازن.

وحقيقة الأمر أن الاستجابة السريعة للدول الأربع للأزمة التي شهدتها العالم المتقدم؛ كشفت عن بدائل جديدة للعقيدة البالية التي ورثناها عن الماضي. وقد كشف انهيار الأسواق المالية عن فشل النماذج التي اعتبرت في السابق من الثوابت. فانهارت ثوابت تحرير الأسواق، ونموذج الدولة المصغرة. ولم يعد التخفيف من صرامة حقوق العمال صيغة لمحاربة البطالة.

عندما انهارت كل هذه القيم التقليدية، حمت إدارة الدولة النظام الاقتصادي من الانهيار الذي تسببت فيه السوق الحرة. وعلى الرغم من سماح بعض الدول بازدهار المضاربات الجشعة المحفوفة بالمخاطر، شجعت دول «بريك» التنمية القائمة على العمل والحصافة.

ففي البرازيل لم نفقد يوماً الإحساس بالحاجة إلى التعامل مع التباين الاجتماعي، وأخذت الدولة بيد ٢٠ مليون برازيلي من الفقر منذ ٢٠٠٢م وجعلتهم مواطنين كاملين.

وفي قمة مجموعة دول العشرين، اقترحنا زيادة تدخل الدولة، ووضع تشريعات جديدة للسوق، وكبح الملاذات الضريبية، وإعادة تجديد مؤسسات «بريتون وودز». وبالنسبة لهذا الهدف الأخير قررنا أن لا نجعل من البوادر الأولية للانتعاش في الاقتصاد العالمي مسوغاً للتخلي عن تغيير البنية الديمقراطية لتلك المؤسسات، فلم تضخ دول «بريك» ما يقرب من ١٠٠ مليار دولار في صندوق النقد الدولي كي تترك كل شيء كما كان في السابق.

وكمجموعة، سوف نواصل الدفاع عن ديمقراطية عملية صنع القرار المشترك. فللدول النامية الحق في أن يسمع صوتها. وتضيق الهوة التي تفصل بينها وبين الدول الغنية ليس نوعاً من العدالة فحسب، بل إن الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي العالمي يعتمد على ذلك.

ومن منظورنا كاقتمادات نامية ربما تكون الموارد التي نحتاجها للتغلب على الجوع والفقر ضخمة، لكنها متواضعة إذا ما قُورنت بتكلفة إنقاذ البنوك والمؤسسات المالية التي كانت ضحية مضارباتها الجشعة المحفوفة بالمخاطر. وفي الوقت ذاته، لا فائدة من تقديم الطعام والتبرعات إذا استمر التباين في ميزان التجارة الزراعية العالمية. فالمساعدات غير العادلة في الدول الغنية تثبط الإنتاج المحلي، وتعزز الاتكالية، وتعطل الموارد التي سيكون من الأفضل استغلالها في برامج التنمية. ولهذا السبب؛ فإن نتائج جولة الدوحة حاسمة.

مأزق التفاوض بشأن القضايا العالمية لا يقارن بجدية التغيير المناخي. إلى جانب ذلك، فإن دول «بريك» ملتزمة بالمساعدة في إتمام الاتفاق الذي كان مراوفاً في كوبنهاجن. ويتطلب خفض الانبعاثات في الدول النامية، مع الاحتفاظ في الوقت ذاته بعجلة التنمية، واضطلاع الجميع بواجباتهم؛ حيث عرضت دول «بريك» مبادرات طموحة للتخفيف من الانبعاثات في بلدانها. ولهذا السبب فإن الملوثين التقليديين الكبار لديهم مسئولية خاصة. والتوازن الذي أرسسته اتفاقية «كيوتو» ضروري لنا للتحرر قُدمًا معاً. وعلى الرغم من ظهور مشكلات جديدة، فإن المشهد الدولي يغصّ بالمشكلات القديمة. ولن تتمكن أي من أعضاء «بريك» أو دولة أخرى من مواجهتها

بمفردها. فقد أدت الفردية في الماضي إلى المآزق إن لم تكن إلى كوارث بشرية كتلك التي وقعت في العراق. يجب علينا، في عالم اليوم، أن نعتمد بصورة كبيرة على الآخرين. ولكي يحدث ذلك علينا أن نقيم نظاماً دولياً أكثر شفافية وتمثيلاً لدول العالم؛ بحيث يمكن أن يؤدي إلى وحدة الهدف ويعيد تفعيل الإرادة الجماعية للتوصل إلى حلول تحظى بالقبول من الجميع. في هذه الرحلة نحو عالم جديد؛ فإن دول «بريك» ملتزمة بالعمل للاضطلاع بمسئولياتها.

المصادر:

- موقع الجزيرة نت، انظر الروابط:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/028269EF-C71B-402E-A1F1-61D72B078568.htm>

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/47485E11-456A-4ED5-BBEE-A8B817BF204E.htm>

- دول «بريك» تحصل على حق الاعتراف بصنع القرار العالمي، الرئيس البرازيلي لويس دا سيلفا، جريدة الشرق الأوسط،

١٧ أبريل ٢٠١٠م، انظر الرابط:

<http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=565666&issueno=11463>